19840918-0001-12

اهالي المخطوفين: ابناؤنا في ٢٢ سجنًا

قريطم يشكو لكرامي عدم التعاون: اللجنة مغيبة ومعماة ومصممة ومكممة

رفعت لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، مذكرة الى رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء، لمناسبة انعقاد الخلوات الوزارية. ضمنتها تحديد ٢٢ مركزا يسجن فيها المعتقلون والمخطوفون، واكدت وجود اعداد كبيرة من المخطوفين على عكس البيانات المعلنة.

وارفقت اللجنة مذكرتها، بكتاب قالت فيه ان رئيس لجنة تقصي الحقائق عن المطوفين والمفقودين اللواء المتقاعد هشام قريطم رفعه الى رئيس الحكومة وتضمن شكواه من عدم تجاوب المسؤولين وعدم استجابتهم مع اي مطلب من المطالب المتعلقة بعمل اللجنة وجاء فيه: «لقد طال امد التجميد القسري لعملي بسلبيات ومعاكسات رسمية تحول دون إكمال او إتمام المهام الموكولة الي من مجلس الوزراء».

مذكرة الأهالي

بالنسبة لمذكرة لجنة الاهالي فقد حددت الأماكن الآتية لتواجد المخطوفين: المجلس الحربي الكتائبي (الكرنتينا)، مجلس الأمن (سليب كونفورت)، ثكنة العنفوان (ضبية)، دير ادونيس (ادونيس)، ثكنة ادونيس (ادونيس)، دير مار موسى (بعبدات)، ثكنة عشيت، ثكنة غوسطا، ثكنة الكسليك، روميه، دير مار شليط، دير مار قزحيا، (قرب الكفور)، بلدة القطارة (منزل بشارة تيان) بلدة إبلي حبيقة، المكلس. كمب رحال قرب مستودع سكة الحديد، دير المخلص، مبنى وزارة الصناعة والأمن العام بناية قيد الانشاء، طلعة داوود العلي رميلة (سجنين)، عبرا العتيقة (سجنين)، عبرا الجديدة (سجنين)، حارة صخر، دير مار الياس (فوق روميه).

وتمنت المذكرة على الرئيسين والوزراء، اطلاق سراح المخطوفين، «كي لا نضطر مرغمين للجوء الى السلبية التي نتحاشى ان نصل اليها».

كان الأهالي قد تجمعوا صباحا في الحمام العسكري، منتظرين وصول رئيس الحكومة والوزراء، ظنا انهم سينتقلون من هناك بالطوافة الى بكفيا، لكن احدا لم يحضر الى الحمام العسكري إذ سلك كرامي والوزراء طريق البر.

كتاب قريطم

وجاء في الكتاب المرفوع من اللواء قريطم الى رئيس الحكومة:

«إلحاقا لجميع المراجعات الشفوية والهاتفية الرسمية والخاصة، التي اجريتها سابقا على كافة الأصعدة والمستويات، وتتبعا لمختلف المراسلات الخطية والمرفوعة تباعا لدولتكم والمرسلة نسخ عنها الى صاحبي المعالي وزيري الداخلية والعدلية بذات الموضوع، إياه، الذي اعود الآن لسرده مجددا بعد ان طال امد التجميد القسري لعملي بسلبيات ومعاكسات رسمية تحول دون إكمال او إتمام تنفيذ المهام الموكولة الي من مجلس الوزراء، وذلك بسبب امتناع المسؤولين عن الاستجابة او التجاوب الكلي، ولو حتى بالوعود، مع اي مطلب من المطالب الجوهرية المتعلقة بجدية وفاعلية عمل اللجنة والمعتبرة وسائل تنفيذية حيوية وادوات استخدام ضرورية، لا يمكن بدونها الحصول مطلقا على النتائج الملموسة والدامغة المطلوبة عن حقيقة وواقع المخطوفين والمفقودين ومصائرهم.

وبالرغم من ان واجب هؤلاء المسؤولين تجاه اللجنة محدد في قرار مجلس الوزراء الذي عينني رئيسا لها مع تحديده لمهامها، وفي قرار دولتكم التنفيذي لقرار مجلس الوزراء تاكيد على المهام ولواجبات مختلف المؤسسات العسكرية والأمنية والادارية تجاه اللجنة.

إنه بعد التداول مع اعضاء اللجنة حول توقف اعمالها منذ شهر تقريبا، وها قد مضى شهران على تعييني رئيسا لها، فإنه منذ شهر بعد إتمام المرحلة الاولى من برنامج العمل، والمقتصرة على تنظيم وتجميع وتصنيف الاستمارات النموذجية المقدمة من اهالي المخطوفين والمفقودين على كامل الأراضي اللبنانية. وكنت على اهبة ولوج المرحلة الثانية وهي الحقبة العملانية الميدانية والتي هي بالواقع جوهر المهمة: تقصي الحقائق عن المخطوفين والمفقودين.

وإنه عطفا على المحضر المنظم باجتماع اللجنة الاخيرة والمرفوعة عنه نسخة لدولتكم، ولصاحبي المعالي وزيري الداخلية والعدلية، والذي كررت فيه الطلبات الملحة بضرورة وضع جهاز استقصاء بشري مشترك من الجيش وقوى الأمن والأمن العام بتصرف اللجنة كي تتمكن بواسطته من تنفيذ مهماتها ضمن فترة زمنية حددتها لنفسها، بل من اجل ان تنجز خلالها عملية المسح الشامل للمعتقلات وللأشخاص الموجودين فيها وما اكثرهم فاللجنة لا يمكنها تقديم اية نتيجة مثمرة عن اعمالها الى دولتكم لعرضها على مجلس الوزراء بهدف إقراره للتدابير والخطوات التي تقترحها، او التي يرتايها المجلس صالحة توصلا لاقفال ملف المخطوفين والمفقودين بصورة نهائية، وهي قضية امنية وسياسية مستطيرة الضرر والخطر وواحدة من اضخم وابشع الافرازات والمعضلات في تركة الحرب الشريرة.

لقد اختطيت لنفسي في عملي معادلة وحيدة، قائمة على الوجدانية والواقعية وهي: ان التسليم باستحالة إحياء الأموات هو قدر مفروض، اما الاستسلام لاتاحة إماتة الأحياء فهو قدرة مرفوضة، لقد سبق وسقط وسوف يسقط وبدافع شيطاني مزاجي او توازني، وبحسابات سوق القطع وعمليات المقاصة المحض مادية، وفي اية لحظة عدد من المخطوفين الأحياء الباقين. فاللجنة المعجزة والمغيبة المعماة والمصماة او المكممة اضحت موجودة بالاسم كمرجعية رسمية وحيدة لتقبل الشكاوى من المعذبين في هذه الأرض اللبنانية الطاهرة، ليس إلا. وعليه فإنه لا يمكننا مع هذه الحال تدارك او قطع دابر التقطير الدموي الرهيب والتقطيع الجسدي الجهنمي بدون ان نتحرك ونحرك، ونوجه فنبصر، ونسمع لنمنع، ونجابه كل شيء وعلى الطبيعة اذا لزم الأمر، ولنطلع الأحياء المتبقين الذين يفوق عددهم الحقيقي وبكثير العدد المعترف به من قبل الجهات الخاطفة، فكيف يسع اللجنة العمل بدون جهازها المطلوب وهو عيونها وآذانها وذراعها القادرة والغليظة عند الاقتضاء؟؟؟!

همنا ورغبتنا اطلاعكم من اللجنة على نتائج مثمرة وليس الحقائق عنها. ما اسوقه اليكم هي وقائع وحقائق حصلت كما تعلمون ولا شك ولا تزال تحصل صدقوني، وقد تكونوا غير عالمين، وقد استقيناها من المعاطاة الشخصية مع اشخاص طبيعيين ومعنويين لبنانيين واجانب لهم صفة رسمية او خاصة مكلفين او غير مكلفين، دوليين او لبنانيين يعملون في القطاع العام او الخاص ولكنهم جميعا كغيرهم متضررين نفسيا او ماديا بصورة مباشرة او غير مباشرة.

إن اكثر ما يشدني الآن للتمسك بقوة باهداب المهمة هو حقيقتها المرة. إذ لعله عبر تمكين اللجنة من ادائها لمهمتها فعلا يتأمن نجاحها في وقف دورة الفظائع والبشاعات المستمرة والتي تحصل على المقبوض عليهم من قبل جلاديهم بالجملة والمفرق وقد نتمكن بالتالي من إنجاح الحكم بتأدية فريضة الحق امام الله والوطن.

نرجوكم مدنا بالقوة العملية المطلوبة بإصدار اوامركم الصارمة والصريحة للمؤسسات الأمنية المعنية لفرز العناصر اللازمة المؤلفة لجهاز الاستقصاء من اجل وضعه بتصرف اللجنة كي تستانف عملها المتوقف الآن، والمكلفة به من دولتكم شخصيا. وبتخصيص المصارفات اللازمة لعمليات الاستقصاء ولتوظيف المخبرين الحقوقيين.

نكرر رجاءنا بضرورة اتخاذ المناسب من قرارات. وتعليمات جازمة وحازمة على ضوء ما تقدم».

لجنة الأهالي إلى كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء
بمناسبة انعقاد الخلوات الوزارية (بكفيا)
تجمع الأهالي أمام الحمام العسكري بانتظار انتقال
رئيس الحكومة والوزراء إلى بكفيا بالطوافة
إلا أنهم انتقلوا براً.